

المونيتور: أنشطة فاجنر الروسية تتوسع في ليبيا على الرغم من التدقيق الغربي المتزايد



الأربعاء 22 مارس 2023 08:57 م

أوضح موقع "المونيتور" المختص بشؤون الشرق الأوسط أن الشركة الروسية العسكرية الخاصة "مجموعة فاجنر" سعت إلى استخدام ليبيا كقاعدة أمامية لأنشطتها في منطقة الساحل، وبنيت مناطق نفوذ مع المجتمعات المحلية وشبكات التهريب في المناطق الحدودية الجنوبية لليبيا.

وقال "المونيتور" في تحليل كتبه "محمد الجارح": "مع دخول الحرب في أوكرانيا عامها الثاني، ركزت الولايات المتحدة وأوروبا اهتمامهم على الوكيل العسكري الروسي الخاص مجموعة فاجنر، وأنشطته في ليبيا وأجزاء أخرى من إفريقيا".

وأضاف: "يأتي هذا التدقيق في الوقت الذي صنفت فيه الولايات المتحدة فاجنر كمنظمة إجرامية دولية في يناير وتسعى لعزل المجموعة ماليًا وسياسيًا ومن المرجح أن تحذو أوروبا حذوها، وتسعى أيضًا إلى زيادة الضغط على فاجنر وداعميها".

ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة فاحصة على عمليات الجماعة في ليبيا يشير إلى أنها تطور تكتيكات للتكيف مع التدقيق الغربي المتزايد.

أصول فاجنر في ليبيا

وأكد "المونيتور" أنه على الرغم من أن عمليات فاجنر القتالية في ليبيا لم تبدأ إلا في صيف 2019 لدعم هجوم الجيش الوطني العسكري الليبي للسيطرة على طرابلس وإزاحة حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا، إلا أن عملياتهم غير القتالية بدأت قبل بضع سنوات.

وجاء الوجود الروسي في ليبيا في أعقاب نوبة الحرب الأهلية عام 2014 وما تلاها من انقسام سياسي ومؤسسي نتج عن رفض المؤتمر الوطني العام - ومقره طرابلس - والجماعات المسلحة المتحالفة معه الانتخابات التشريعية. واعتبرت روسيا فترة الاضطرابات هذه فرصة مثالية لبدء التدخل على الأرض، خاصة وأن موسكو نجحت في التدخل في سوريا لدعم نظام "بشار الأسد".

ومن عام 2015 إلى عام 2019، ركزت عمليات مجموعة فاجنر في ليبيا على الملفات المتعلقة بالأمن مثل التدريب على استخدام أنظمة الأسلحة الروسية والسوفيتية وصيانتها، فضلًا عن خدمات إزالة الألغام للجيش الوطني الليبي. بالإضافة إلى ذلك، سعت الشركات التابعة لفاجنر إلى تطوير الروابط التجارية والثقافية مع أصحاب المصلحة والمجتمعات الليبية من خلال إيفاد علماء الاجتماع والخبراء في ليبيا لإجراء البحوث الميدانية والمقابلات والعمل على مجموعات التركيز مع القادة والمجتمعات المحلية.

وفي أواخر عام 2015، توصلت السلطات في شرق ليبيا إلى اتفاق مع شركة الأسهم الروسية جوزناك لطباعة الأوراق النقدية للبنك المركزي الشرقي التابع لـ "خليفة حفتر"، والذي يعاني من ضائقة مالية، وهو تطور أعقب رفض الشركات البريطانية والألمانية طباعة هذه الأوراق النقدية خوفًا من حدوث انقسام في النظام المصرفي الليبي.

وفي ذلك الوقت، رأت موسكو الفرصة واغتنتها، مبررة ذلك بحقيقة أن السلطات الشرقية معترف بها من قبل مجلس النواب والأمر بالنسبة إلى جوزناك الروسية بسيطًا. بعض المعاملات التجارية.

وذكر "المونيتور" أنه ليس هناك من ينكر أن طباعة الأوراق النقدية الليبية في روسيا كان له تأثير عميق على ديناميكيات الصراع في ليبيا حيث لا يزال من الممكن الشعور بعواقبه اليوم فيما يتعلق بالاقتصاد المتعثر في البلاد.

وسياسياً، سعت موسكو إلى تطوير العلاقات مع جميع الفصائل الليبية؛ حيث حاولت تمكين شخصيات النظام السابق والموالين له وضغطت من أجل ضم جنرالات وضباط وجنود من عهد "معمّر القذافي" إلى صفوف الجيش الوطني الليبي، وضغطت على قيادة مجلس النواب لإصدار قانون عفو يسمح بعودة شخصيات النظام السابق، بما في ذلك "سيف الإسلام القذافي" إلى الحياة السياسية.

وعلى هذا النحو، تمكنت موسكو في غضون سنوات قليلة من تنصيب نفسها كشريك اقتصادي وسياسي وعسكري للفصائل الليبية الرئيسية بما في ذلك مجلس النواب والجيش الوطني الليبي وشخصيات النظام السابق.

تحول في الصراع

ولفت "المونيتور" إلى أنه في عام 2019، مع قيام أبوظبي والرياض بدفع فاتورة الصراع المسلح، قامت مجموعة فاجنر بدور قتالي نشط في طرابلس لدعم تقدم الجيش الوطني الليبي المتعثر نحو العاصمة. ووصل المئات من مقاتلي فاجنر إلى الخطوط الأمامية في طرابلس

وأواخر صيف عام 2019. وأدى تدخل فاجنر إلى قلب ميزان القوى لصالح الجيش الوطني الليبي وكاد يؤدي إلى انهيار دفاعات القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس

ولكن تركيا انتهزت الفرصة لتعميق شراكتها مع حكومة الوفاق الوطني وفرضت صفتان أمنية وبحرية على حليفها منحتا أنقرة وجودًا عسكريًا رسميًا على الأرض في غرب ليبيا وهما: اتفاقية تعاون أمني، ونفوذ بحري في شرق البحر الأبيض المتوسط

وعلى الرغم من دعم الأطراف المتناحرة في الصراع الليبي، رأى أنقرة وموسكو فوائد وأهمية التنسيق بينهما في ليبيا، مما جعلهما دولتين تمتلكان أدوات فعلية على الأرض للتأثير على الأحداث لصالحهما

في الواقع، بعد بضعة أشهر من تورط تركيا عسكريًا وقلب ميزان القوى لصالح قوات حكومة الوفاق الوطني، توصلت أنقرة وموسكو إلى تفاهم لفرض وقف إطلاق النار على الطرفين المتناحرين في ليبيا

تم استدعاء قائد الجيش الوطني الليبي "خليفة حفتر" ورئيس حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج" إلى موسكو للتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في 13 يناير 2020. ووافق "السراج" على التوقيع تحت الضغط التركي، لكن "حفتر" انسحب وغادر موسكو دون التوقيع على الاتفاق

وأشار "المونيتور" إلى أنه كان يُنظر إليه في ذلك الوقت على أنه مصدر إحراج كبير للدبلوماسية الروسية وعلى هذا النحو، سعت موسكو إلى معاقبة "حفتر" على سلوكه ونسقت مع تركيا لإعادة تشكيل المشهد العسكري والأمني في ليبيا وفرض وقف إطلاق النار بشروطهم الخاصة وبعد ذلك بوقت قصير، انسحب مقاتلو فاجنر من الخطوط الأمامية دون تنسيق مع الجيش الوطني الليبي، وتأكّدت تركيا من أن قوات حكومة الوفاق الوطني لم تتقدم نحو سرت أو الجفرة حيث تمركز مقاتلو فاجنر

واستغلت روسيا ضعف الجيش الوطني الليبي بعد هزيمته وانسحابه من طرابلس وتوسطت في صفقة سوتشي في سبتمبر 2020 بشأن إدارة موارد النفط والغاز في ليبيا وعائداتها وأسفر الاتفاق عن رفع الحصار النفطي الذي كانت تفرضه الفصائل الموالية للجيش الوطني الليبي، ومهد الطريق لمحادثات بين قادة الجيش الوطني وحكومة الوفاق الوطني في جنيف، حيث توصلوا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أكتوبر 2020. ومهد وقف إطلاق النار الطريق لانطلاق منتدى الحوار السياسي الليبي برعاية الأمم المتحدة في نوفمبر 2020.

ليبيا كقاعدة أمامية لفاجنر

وقال "المونيتور" إنه خلال هذه السنوات، سعت الشركات التابعة لفاجنر إلى تأمين عقود مع السلطات الليبية في الشرق والغرب والقطاعات التي أبدت الشركات التابعة لفاجنر اهتمامًا بها واسعة النطاق وهناك سيطرت فاجنر على قطاع الطاقة، بما في ذلك طلبات الامتيازات وعقود التنمية في شرق وجنوب شرق البلاد كما تمثل الأحكام الأمنية لمنشآت النفط والغاز وكذلك التعدين في المنطقة الجنوبية جزءًا مهمًا من العقود التي يتابعها الروس

وحالًا، تتواجد وحدات فاجنر في الغالب في المنطقة الشرقية وتحديداً في قاعدة الخادم الجوية قرب مدينة المرج وكذلك في مدينتي سرت والجفرة في المنطقة الوسطى

وبينما تريد موسكو من اعتمادها على مجموعة فاجنر في أوكرانيا، تبذل الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى المزيد من الجهود والموارد لفرض عقوبات على الجماعة وتقليصها لحرمانها من الوصول إلى الأسلحة والتمويل

وسعت مجموعة فاجنر إلى استخدام ليبيا كقاعدة أمامية لأنشطتها في منطقة الساحل، ولا سيما تشاد والنيجر بالإضافة إلى ذلك، تمكنت مجموعة فاجنر من بناء مناطق نفوذ مع المجتمعات المحلية وشبكات التهريب في المناطق الحدودية الجنوبية لليبيا، حيث ساعدت المجموعة في توفير الأسلحة وفي بعض الأحيان تقنيات استخراج الذهب أو المعادن الثمينة الأخرى

تتمثل إحدى المخاطر الرئيسية المرتبطة بوجود مجموعة فاجنر في البلاد في أنها مزروعة بشكل أساسي في هذه المناطق الغنية بالنفط في وسط وجنوب ليبيا هناك خطر دائم من أن شركة عسكرية خاصة روسية أو مجموعة تابعة لها ستقرر استهداف إنتاج الطاقة والبنية التحتية في ليبيا من أجل الرد على الضغط الغربي المتزايد على موسكو، مما يعرض أمن الطاقة في أوروبا لخطر أكبر

أكدت مصادر في الجيش الوطني الليبي للمونيتور في يناير أن مقاتلي فاجنر لم يتلقوا رواتبهم لأكثر من 10 أشهر وهذا يثير التساؤل حول كيفية تمويل مجموعة فاجنر في ليبيا والطريق المحتمل لتوليد الإيرادات في ليبيا اليوم من خلال المشاركة مع الجماعات الليبية المنخرطة في أنشطة غير مشروعة مثل تهريب الوقود عبر الحدود الجنوبية إلى البلدان الإفريقية أو عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا من خلال التعاون مع الشبكات الليبية غير المشروعة في جميع أنحاء البلاد

الولايات المتحدة تكثف الضغط

عندما قام مدير وكالة المخابرات المركزية "وليام بيرنز" بزيارة مفاجئة ليوم واحد إلى ليبيا في يناير، كان ملف "فاجنر" على رأس جدول الأعمال والتقى "بيرنز" في بنغازي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد ديبية" في طرابلس وقالت مصادر داخل الجيش الوطني الليبي إن "بيرنز" أرسل رسالة واضحة إلى "حفتر"، مفادها أن أي نوع من التعاون مع فاجنر في ليبيا لن يتم التسامح معه وستكون له عواقب وبحسب ما ورد تمت مشاركة هذه الرسالة مع جهات فاعلة إقليمية أخرى أيضًا واستمر تصنيف الولايات المتحدة في 26 يناير لمجموعة فاجنر على أنها "منظمة إجرامية عابرة للحدود الوطنية" في ترسيخ الرسالة التي مفادها أن الولايات المتحدة ستكثف الضغط على المجموعة

في بنغازي، وفقًا لمصادر الجيش الوطني الليبي، فوجئ الوفد الأمريكي بانفتاح "حفتر" واستعداده لمناقشة رحيل فاجنر عن ليبيا ومع ذلك، طلب "حفتر" تأكيدات وضمانات من الولايات المتحدة باتخاذ تدابير لضمان مغادرة تركيا أيضًا من ليبيا وأن الولايات المتحدة تقدم الدعم للجيش الوطني الليبي ليحل محل المساعدة العسكرية التي قدمتها فاجنر والروس - بما في ذلك تشغيل الطائرات المتقدمة وأنظمة دفاعية تساعد في تأمين المقر الرئيسي لـ "حفتر" في منطقة الرجمة جنوب بنغازي

من غير المحتمل أن تقدم الولايات المتحدة مثل هذه الضمانات فيما يتعلق بتركيا أو أي نوع من المساعدة العسكرية المباشرة، لكن من المحتمل أن تجد واشنطن أطرافًا ثالثة لتلعب هذا الدور، مثل فرنسا أو مصر

وختم "المونيتور" قائلًا: "من المرجح أن تستمر موسكو في تنشيط أصولها على الأرض في ليبيا لتأمين مصالحها في المرحلة المقبلة من الصراع الليبي".

لمطالعة الموضوع من مصدره ([اضغط هنا](#))